

جامعة ديالى
كلية التربية الاساسية
قسم التاريخ

تاريخ العراق المعاصر

الأستاذ المساعد الدكتور
قحطان حميد كاظم

٢٠١٥م

١٤٣٦هـ

المحاضرة الثالثة عشرة

ثالثاً : نوري السعيد يؤلف وزارته الأولى

في ٢٣ آذار ١٩٣٠ شكل نوري السعيد وزارته الأولى ،بناء على تكليف الملك والمندوب السامي البريطاني ، وبذلك افتتح السعيد باكورة هيمنته على سياسة العراق حيث تولى الحكم ، منذ ذلك التاريخ ، وحتى سقوط النظام الملكي إثر قيام ثورة الرابع عشر من تموز ١٩٥٨ مشكلاً ١٤ وزارة ، ولعب خلالها دوراً خطيراً في حياة البلاد السياسية ، واشتهر بإخلاصه التام للإنكليز ، وبحملات القمع التي مارسها ضد أبناء الشعب، والمراسيم الجائرة التي كان يصدرها لكي يسكت أفواه المواطنين وقوى المعارضة العراقية ، مستخدماً كل الوسائل والسبل المخالفة للدستور . كما اتخذ له موقفاً معادياً من حركات التحرر العربية إرضاءً لأسياده الإمبرياليين .

بدأت المفاوضات العراقية البريطانية حول عقد معاهدة جديدة ، في ٣١ آذار ١٩٣٠ ، وقد ترأس الوفد البريطاني المندوب السامي السير (هيمفريز) ، وضم الوفد مساعده (الميجر يونك) و (المستر ستاجر) ، فيما كان الوفد العراقي برئاسة (الملك فيصل) ، وعضوية (نوري السعيد) و (جعفر العسكري) و (رستم حيدر) وقد لعب الملك دوراً بارزاً في المفاوضات ، وكانت الحكومة تصدر كل يوم بياناً مقتضباً حول مجرى المفاوضات ، دون الدخول في التفاصيل ، حتى جاء يوم ٨ نيسان ١٩٣٠ حين صدر بيان عن الحكومة يقول :

لقد تم الاتفاق بين المتفاوضين على ما يلي :

١ . إن المعاهدة التي تجري المذاكرة حولها الآن ستدخل حيز التنفيذ عند دخول العراق في عصبة الأمم .

٢ . إن وضع العراق كما هو مصرح في المعاهدة سيكون وضع دولة مستقلة حرة.

٣ . عند دخول المعاهدة الجديدة حيز العمل ستنتهي حالاً جميع المعاهدات والاتفاقات الموجودة ما بين العراق وبريطانيا العظمى ، والانتداب الذي قبله صاحب الجلالة البريطانية سينتهي بطبيعة الحال.

لقد لعب نوري السعيد دوراً أساسياً في عقد المعاهدة الجديدة بالنظر للثقة الكبيرة التي أولاها البريطانيون له، والاطمئنان إليه وكذلك ثقة الملك فيصل .

كان الشعب العراقي يدرك أن المفاوضات لن تطول ، وهذا ما كان ، فقد أعلن بيان رسمي للحكومة في ٣٠ حزيران ١٩٣٠ عن توقيع معاهدة صداقة وتحالف مع بريطانيا العظمى تنفذ حال قبول العراق عضواً في عصبة الأمم ، وأن المعاهدة ستنشر في بغداد ولندن في وقت واحد يتفق عليه الطرفان .

بعض مواد معاهدة ٣٠ حزيران ١٩٣٠

المادة الأولى : يسود سلم وصداقة دائمين بين صاحب الجلالة ملك العراق وصاحب الجلالة البريطانية ، ويؤسس بين الفريقين الساميين المتعاقدين تحالف وثيق ، توطيداً لصداقتهم وتفاهمهما الودي ، وصلاتهما الحسنة ، وتجرى بينهما مشاوره تامة وصريحة في جميع الشؤون السياسية الخارجية ، مما قد يكون له مساس بمصالحهما المشتركة .

ويتعهد كل من الفريقين الساميين المتعاقدين بأن لا يقف من البلاد الأجنبية موقفاً لا يتفق ومعاهدة التحالف هذه ، أو قد يخلق مصاعب للفريق الآخر .

المادة الثانية : يمثل كل من الفريقين الساميين المتعاقدين لدى بلاط الفريق السامي المتعاقد الآخر ممثل سياسي (دبلوماسي) يعتمد وفقاً للأصول المرعية .

المادة الثالثة : إذا أدى نزاع بين العراق ودولة ثالثة إلى حالة يترتب عليها خطر قطع العلاقات بتلك الدولة يوحد عندئذ الفريقان الساميان المتعاقدان مساعيها لتسوية ذلك النزاع بالوسائل السلمية وفقاً لأحكام ميثاق عصبة الأمم ، ووفقاً لأي تعهدات دولية أخرى يمكن تطبيقها على تلك الحالة .

المادة الرابعة : إذا اشتبك أحد الفريقين الساميين المتعاقدين في حرب ، رغم أحكام المادة الثالثة أعلاه يبادر حينئذ الفريق السامي المتعاقد الآخر فوراً إلى معونته بصفة كونه حليفاً ، وذلك دائماً وفق أحكام المادة التاسعة أدناه .

وفي حالة خطر حرب محقق يبادر الفريقان الساميان المتعاقدان فوراً إلى توحيد المساعي في اتخاذ تدابير الدفاع المقتضية .

إن معونة صاحب الجلالة ملك العراق ، في حالة حرب ، أو خطر حرب محقق تنحصر في أن يقدم إلى صاحب الجلالة البريطانية في الأراضي العراقية جميع ما في وسعه أن يقدمه من التسهيلات والمساعدات ، ومن ذلك استخدام السكك الحديدية والأنهر، والموانئ ، والمطارات ، ووسائل المواصلات .

المادة الخامسة : من المفهوم بين الفريقين الساميين المتعاقدين أن مسؤولية حفظ الأمن الداخلي في العراق وأيضاً . بشرط مراعاة أحكام المادة الرابعة أعلاه . مسؤولية الدفاع عن العراق إزاء الاعتداء الخارجي تنحصران في صاحب الجلالة ملك العراق .

مع ذلك يعترف جلاله ملك العراق بان حفظ وحماية مواصلات صاحب الجلالة البريطانية الأساسية بصورة دائمة في جميع الأحوال هما من صالح الفريقين الساميين المتعاقدين المشترك . فمن أجل ذلك ، وتسهيلاً للقيام بتعهدات صاحب الجلالة البريطانية ، وفقاً للمادة الرابعة أعلاه يتعهد جلاله ملك العراق بأن يمنح صاحب الجلالة البريطانية طيلة مدة التحالف موقعين لقاعدتين جويتين ينتقيهما صاحب الجلالة البريطانية في البصرة ، أو في جوارها ، وموقعاً واحداً لقاعدة جوية ينتقيها صاحب الجلالة البريطانية في غرب نهر الفرات .

وكذلك يأذن جلاله ملك العراق لصاحب الجلالة البريطانية أن يقيم قوات في الأراضي العراقية في الأماكن الأنفة الذكر وفقاً لأحكام ملحق هذه المعاهدة ، على أن يكون مفهوماً أن وجود هذه القوات لن يعتبر بأي حال من الأحوال احتلالاً، ولن يمس على الإطلاق سيادة واستقلال العراق.

تاسعاً: بريطانيا تُدخل العراق في عصبة الأمم وتعلن استقلاله!

بعد أن تسنى لبريطانيا فرض معاهدة ٣٠ حزيران ١٩٣٠، والتي ضمنت من خلالها الهيمنة التامة على مقدرات العراق ، اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً ، وحيث تصبح هذه المعاهدة نافذة حال دخول العراق عصبة الأمم ، كدولة مستقلة، تقدمت الحكومة البريطانية بطلب إلى عصبة الأمم ، في ١٣ أيار ١٩٣١، لقبول العراق عضواً فيه معلنة أن العراق أصبح يمتلك الأهلية ليكون دولة مستقلة وعضو فيها .^(١) جرى توزيع الطلب البريطاني على أعضاء عصبة الأمم ، في الجلسة التي عقدتها في حزيران ١٩٣١، أجرى المجلس مذاكرة حول الطلب ، وحول التقرير الذي قدمته بريطانيا عن

العراق ، فقرر المجلس في ٤ كانون الأول تأليف لجنة لدرس التقرير وتقديم توصياتها ، في مدة أقصاها ٣٠ كانون الأول وبالفعل قدمت اللجنة في هذا التاريخ تقريرها الذي أوصت فيه بقبول العراق عضواً في العصبة ، بعد أن يوقع العراق على ميثاق العصبة ، وعلى الشروط التي وضعتها عصبة الأمم ، والمتعلقة بالضمانات اللازمة للحفاظ على حقوق الأقليات ، وتقيد العراق بمبادئ العصبة . وافق العراق على شروط عصبة الأمم ، وقدمت الحكومة العراقية الضمانات المطلوبة والتي صادق عليها مجلس النواب في جلسته بتاريخ ٥ أيار ١٩٣٢ ، وعند ذلك أعلنت عصبة الأمم في ٣ تشرين الأول ١٩٣٢ عن قبول العراق عضواً في العصبة ، وقدم (الملك جورج) ملك بريطانيا تهانيه إلى الملك فيصل بقبول العراق عضواً في العصبة ، وأصبحت معاهدة ٣٠ حزيران ١٩٣٠ نافذة المفعول، من تاريخ صدور قرار عصبة الأمم بقبول عضوية العراق . إلا أن استقلال العراق لم يكن سوى استقلالاً شكلياً محضاً ، فقد قيدته معاهدة ١٩٣٠ بقيود ثقيلة جعلته في واقع الأمر تحت الحماية البريطانية لسنين طويلة

(١) عبدالرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية ، ج ٤ ، ص ٧٨.

المصادر

١. عبدالرزاق الحسني، تاريخ الاحزاب العراقية.
٢. عبدالرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية (١٠ جزء).
٣. عبدالرزاق الحسني، تاريخ العراق السياسي الحديث (٣ جزء).
٤. عبدالرزاق محمد اسود، موسوعة العراق السياسية (مجلد ١-٣).
٤. فاروق صالح العمر، الاحزاب السياسية في العراق ١٩٢١-١٩٣٢.
٥. جعفر عباس حميدي و ابراهيم خليل احمد، تاريخ العراق المعاصر.
٦. فاضل حسين، الفكر السياسي في العراق المعاصر.
٧. عبدالجبار حسن الجبوري، الاحزاب والجمعيات السياسية في القطر العراقي ١٩٠٨ - ١٩٥٨ .

٨. فيبي مار، تاريخ العراق المعاصر، العهد الملكي.

٩. جرال دي غوري، ثلاثة ملوك في بغداد .

١٠. ستيفن همسلي لونكريك، العراق الحديث من سنة ١٩٠٠ - ١٩٥٠.